الدرهم ودرهما ودرهما فيلزمه ثلاثة لان قوله الا درهما مستغرق للاخير
والثاني مستغرق للثاني والاخير للاول ويسمى الكل لا فائدة هنا في تحريم
جميع المغرق لانه يلزمه ثلاثة على كل حال فمعنى قوله الا درهما لا يفهما نظر واللغو
ان يصور بان يقول له على درهم ودرهمان الا درهما ودرهما فيكون الدرهم
مستثنى من الدرهمين قبله ويلغو ما بعده الذي حصل به الاستغراق فيلزمه درهمان
فيلزمه درهمان ولو جمع المغرق لزمه ثلاثة لزمه ثلاثة دراهم لان
المستثنى منه اذا جمع مغرقة كان الدرهم مستثنى من درهم فيستغرق
فيلغو عن مستثنيين اي فكانه قال ثلاثة الا درهمين فيلزمه درهم
ولو قال له على ثلاثة الا ثلاثة الا ثلاثة الفا ثمانية الى ثمانية لان في استغراق المستثنى اشارة
الى انه لا فرق بين ان يكون جميع افراده مغرقة او بعضها مغرقا وبعضها
مجموع كالمثال الاول انما حصل باكثر من الاستثناء الاخير فيلغو
فكانه استثنى اثنين من ثلاثة فيكون اللازم له واحدا وقوله فواز الخ
هنا اي جميع المستثنى فيكون الاثنان مستثنيين من الثلاث اي الاستثناء
ويكون من اثبات نفي اي المستثنى من مثبت منفي وعكسه فالمصادر الثلاثة
بمعنى اسم المفعول كما يوخذ من كلام الشوقال سم اي والمستثنا منه ذي
الاثبات ذو نفي اعد له عليه كما ذكرهما في الطلاق اي هناك القاعدتين
وهذا اعتذار عن عدم قوله وهذا من زيادتي اي فلا اصل وانما يذكرهما
هنا لكنه ذكرهما في كتاب الطلاق لزم سبعة محله اذ ذكر المستثنيان
من غير عطف لانه مع العطف يرجع الجميع للاول ويلغو منه ما حصل به
الاستغراق سواء ذكرا لجميع مع العطف او سكت عنهما فلو قال له على عشرة
الا خمسة والا ثلاثة فهما معا مستثنيان من العشرة ش ز ه ولو قال له على
عشرة فيما اظن فليس باقرار اصلا ق ل ومن طرق بيانه اي بيان ما يلزم
وقوله ايضا اي زيادة على قوله لان المعنى الخ اذ هو في قوة قوله القاعدة
ان يميز كل ما قبله مع ما عاداه قاعدة المتن وهذا الثاني احسن والاول
قاله سم ح ولم يذكر الاستثناء من النفي اثبات وعكسه اصل لكل القواعد
المقررة هنا كل من المثبت اي على حدته وقوله والمنفي اي بان جمع كل
من المنفي كذلك وقوله فيسقط المنفي منه اي من المثبت طاف ثم ان كان
المذكور

المذكور اولا استغراقا فالاستغراق مثبتة او وترا فعكسه ش ز ي ولو قال
ليس له علي شيء هذا تمام وقوله الا خمسة خاص وقوله اولا ليس له علي
عشرة هو خاص ويوخذ من قوله الخ ولو قال الخ ضابط وحاصله
انه ان كان المستثنى منه عاما عمل بالاستثناء كقوله ليس له علي شيء
الا خمسة وان كان خاصا الغي الاستثناء كقوله ليس له علي عشرة الا خمسة
وهذا تقييد لقول المصنف وعكسه مما اذا لم يدخل النفي على خاص والا فلا
يلزمه شيء بجعل النفي متوجها لكل من المستثنى والمستثنى منه ولا يختص بهذا
المثال بل يجري فيما لو قال ليس له علي الا مائة فلا يلزمه شيء ش ز ي
فكانه قال ليس له علي عشرة متصفة بكونها ناقصة خمسة وصح من
غير جنسه خلافا للامام احمد في بطلانه مطلقا وللامام ابي حنيفة في
بطلانه في غير المكيل والموزون قل على الجلال ودليلنا على الصحة قوله
تعالى فانه عدو لي الا رب العالمين وقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا
الا سلاما ما لهم به من علم الا اتباع الظن قال ع ش على م ر ويبقى ان
مثل الجنس النوع والصفة فالبيان لغو ويبطل الاستثناء اي للاستغراق
بين ما اراده اي بين الثوب الذي اراده في الاستثنا بالالف اي بثوب
قيمته الف فكانه تلفظ به اي بالالف فيكون مستغرقا لان التقدير الا
قيمة ثوب من معين وما تقدم كان مما في الذمة ومنه هذا الثوب له
الا ثمنه هذا ولو افرشيء بدنه دخل جميع ملبوسه ولو فروة وخفاف ل
او هو لا العبيد ولا اعتبار بالجهل بالمستثنى م ر وحلف في بيانه
ويجبر على البيان لتعلق حق الغير به وتخلفه وارثه فيه لو مات م ر
وزعم اي ذكر في الاقرار بالنسب اي وما يتبعه من
بنوة الاستيلاد وارثة المستلحق وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في
بنوة ونفيه حرام من الكبائر بل صح في الحديث انه كفر لكنه محمول على
المستحل او على كفران النعمة فان حصول الولد نعمة من الله تعالى فانكارها
جحد لنعمة الله تعالى ولا نظر لما قد يعرض للولد من عقوق ونحوه ش ز ي مع زيادة
منع ش على م ر لو اقر من يجمع اقراره اي ذكر بالغ عاقل غير مسوم مختا
ولو سفيها او رقيقا او كافرا ق ل هذا ابني ومثله انا ابوه والاولى